تحقيق من العالم العربي

آلاف الأطفال والنساء «المعلقات ضحية سوء إدارة قسم التبليغ في المحاكم الشرعية

(فاز هذا التحقيق بجائزة شبكة الصحافة العربية اريج كافضل تحقيق استقصائي عربي لعام ٢٠٠٩).

تحقيق ماجدولين علان

بعد كرّ وفرّ على مدى سنتين في أروقة المحاكم الشرعية، رفعت أم سميرة الراية البيضاء وتخلت عن حضانة أطفالها للاقتران بأول رجل تقدم لخطبتها. قرار الأم الحزينة « أعقب رحلة مريرة أمام القضاء الشرعي ودوائره على أمل نيل نفقة لا تتجاوز ٢٠٥ دنانير تقيتها وأطفالها الأربعة .

رحلة شقاء « أم سميرة (٣٣ عاما) لا تقل عمّا واجهته (شادية محمد) التي تربي ثلاثة أطفال علما أنها لم تتجاوز ٢٨ عاما. ذلك أن لجنة الخبراء المشكلة بأمر القاضي قررت صرف ٢٧ دينارا نفقة لكل طفل شهريا، و١٥ دينارا بدل حضانة تحصل عليها الأم «خمسة دنانير عن كل ابن . ومع شح هذه النفقة فإن الأسرة لاتحصل عليها بشكل منتظم. شادية المطلقة منذ عام، أرسلت لطليقها اشعارا بالحبس ست مرات على مدار ستة اشهر لتنصله «من دفع النفقة، كما تقول. مرة وحيدة تعرض للتوقيف وأجبر على دفع النفقة «لمرة واحدة فقط ثم عاد طليقا من دون التزامات .

بموجب «قانون الأحوال الشخصية الصادر عام ١٩٧٦، تشتكي المرأة (أما مطلقة أو زوجة) للقضاء الشرعي في حال رفض الرجل الإنفاق على أسرته. تمر القضية في مرحلتين؛ الأولى إصدار «الحكم بالنفقة و الثانية تنفيذ الحكم عبر تبليغ المدعى عليه في «دوائر التنفيذ التابعة للمحاكم الشرعية. الصعوبات تبرز خلال المرحلة الثانية إذ تواجه المرأة مشاكل ناتجة عن [illegible] تحصيل النفقة ومماطلة يرصدها هذا التحقيق.

REDMI NOTE 10 23/03/2024 16:55

نساء و أطفال يتقاسمون الألم

سميرة (١٣ عاما) «فقدت وعيها لدى مثولها أمام القاضي في قضية رفعها والدها «ضدها لأنها رفضت التخلي عن حضانة أمها لها والإنضمام اليه, تلك الطفلة التي قام الأب بقطع النفقة عنها عقابا على اختيارها لأمها «عانت كثيرا ، بحسب ما تستذكر أمها بحسرة. وتؤكد الأم أن سميرة «تدنى تحصيلها الدراسي بشكل ملحوظ، كما أثر سلوك والدها سلبا في شخصيتها التي باتت تؤثر الإنعزالية والإنطواء .

رسالة وصلت كاتبة التحقيق عن طريق ناشطة حقوقية في مجال المرأة والطفل، تجمل فيها المشتكية معاناة المرأة وأطفالها في تنفيد حكم النفقة في أروقة المحكمة الشرعية.

تتحدث صاحبة الرسالة عن تعرض المراجعة للاستغلال على يد موظفي التبليغ، وأيضا عن ساعات طوال تقضيها في سبيل الحصول على مبلغ النفقة مقبوضا أو شيكا مجيرا قد لا يصرف في غالبية الأحيان.

معاناة (أم سميرة وابنتها ، وشادية ، وصاحبة الرسالة) تتماهى مع مشاكل آلاف الأمهات والأطفال يعيشون على هامش المجتمع. فهناك ٤٠٢٤ قضية نفقة متعلقة بالصغار سجلت لدى المحاكم الشرعية الأردنية عام ٢٠٠٧، و ٤٩٥٧ قضية متصلة بالزوجة يرفض قرينها الإنفاق على أسرته ، بحسب التقرير الإحصائي الصادر عن دائرة قاضي القضاة.

التنفيد القضائي (مقبرة للقضايا)

المركز الوطني لحقوق الإنسان يكشف في تقرير أصدره عام ٢٠٠٦ ملاحظات تتطابق مع ما ورد في شكاوى تلك النساء. إذ يشير التقرير إلى وجود نقص في المحضرين الذين يبلغ عددهم في عمان ٣٣ موزعين بين ١٣ محكمة شرعية . التقرير الذي جاء تحت عنوان «حقوق الإنسان في اقامة العدل يكشف انتشار «الرشوة «بين المحضرين . كذلك يورد وصفا شائعا بين المحامين

REDMI NOTE 10
23/03/2024 16:55

(مرفق) على أبواب عدد من محاكم عمان الشرعية، وجدت «دراسه ميدانيه شملت ١٨٠ مراجعة أن ٥٠ ٪ من العينة أكدن أن المحضر طلب مالا لقاء توصيل البلاغ، وأن ٧٢ ٪ رأين أن عملية التنفيذ الشرعية طويلة تكتنفها «المماطلة « وعدم التنظيم (مرفق نتائج الدراسة) .

السيدة ربى حسن، إحدى المستطلعة آراؤهن، لم تكتف بالشكوى من «فساد بعض المحضرين، واضطرارها لدفع خمسة دنانير كحد أدنى في كل مرة ترسل اخطارا لطليقها لدفع النفقة المترتبة عليه، بل ذهبت الى اتهام بعض الموظفين الإداريين بمحاولة استغلال حاجتها لإتمام معاملتها، عبر طلب رقم هاتفها الخاص بقصد مراودتها عن نفسها.

هذا الإتهام أيدته ١٨ ٪ من العينة المستطلعة ، إذ أكدن تعرضهن لـ الإستغلال على ايدي موظفين إداريين في داوئر التنفيذ بسبب حاجتهن وعدم درايتهن بحيثيات القانون .

لدى مراجعتها بنتائج الإستطلاع، أرسلت دائرة قاضي القضاة «ردا كتابيا ، أجاب فيه قاضي القضاة الأستاذ الدكتور أحمد هليل بأن «المماطلة في الإجراءات «إن وجدت تعود في الغالب إلى عدم استكمال المراجع لشروط صحة معاملته، أو لأمر خارج عن إرادة المحكمة، كتأخير تبليغ المدعى عليه بسبب عدم تزويد الأخير لأطراف القضية بعنوانه الصحيح . رد الدائرة الذي تحدث فيه قاضي القضاة عن توخي المحكمة الشرعية «للدقة والنظام «في عملها وابتعادها عن «البيرقراطية ، جاء بعد انتظار أسبوعين.

REDMI NOTE 10 23/03/2024 16:55

التبليغ بين تهرب الزوج و قصور الاجراءات

المحامية والمستشارة القانونية في المعهد الدولي لتضامن النساء وداد النجيدين تؤكد من جانبها أن المماطلة تعرقل وصول النفقة إلى مستحقتها لشهور عدة، وتضيف جنيدين : «طيلة هذه المدة تظل المرأة واطفالها من دون نفقة وتتفاقم المشكلة مع عدم وجود معيل .

تشاطرها في الرأي أمين عام اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة أسمى خضر. إذ تؤكد المحامية والناطقة الإعلامية السابقة باسم الحكومة أن المشتكية تضطر «لدفع مبالغ اضافية لقاء رفع دعوى جديدة (..) في كل مرة يتهرّب الزوج من التزاماته .

اعترافات رجال

أحمد علي، أب لأربعة أبناء، يقر بالمماطلة «للضغط على طليقته من أجل التنازل عن حضانة ابنائه . لكنه يقول إنه «كان يجبر على دفع النفقة في حال أرسلت مذكرة جلب (حبس) بحقه . وفي إحدى المرات منع هذا الرجل الأربعيني من السفر لحين دفع النفقة.

أما محي زيدان ٣٠ عاما، فلا يتوانى عن دفع محاميه «الى استغلال أية ثغرة قانونية حتى يقلل من النفقة المستحقة عليه أو يتملص من دفعها إن أمكن . وبرغم اقتداره المالي، فإن زيدان يراهن على «شطارة المحامي من جهة، وإمكانية تضليل القضاء بوسائل مشروعة أو غير مشروعة من جهة أخرى .

مخصصات المحضرين .. شح يقود للرشوة

في لقاء بين كاتبة التحقيق ومأمور تنفيذ ومحضرين لدى محكمة في محافظة البلقاء (نمسك عن ذكر اسمائهم حفاظا على امنهم الوظيفي) ، أجمع هؤلاء على وجود «فجوة في عملية التنفيذ بسبب «صعوبة التنقل والمواصلات . فالعشرون دينارا المخصصة للمحضر بدل تنقلات، لا

REDMI NOTE 10 23/03/2024 16:55

تكفي أسبوع عمل ينفذ فيه ثمانية تبليغات بالمعدل يوميا، حسبما يؤكد محضرون، مع العلم أن هذه البدلات تخضع لزيادة سنوية قدرها دينار واحد فقط .

ما يفاقم المشكلة صعود أجور النقل إلى مستويات غير مسبوقة، إذ سجلت ارتفاعا نسبته ٢٠-٣٠ ٪، بحسب الأرقام الرسمية.

المحضر (ع.خ) لاينكر «تفشي ظاهرة الرشوة بين أقرانه» إلا أنه يجد ما يبررها: «فلا توجد لدى المحضرين وسيلة مواصلات تسهل عملهم .

(ع.خ) يؤكد أنه طلب من دائرة قاضي القضاة أن ترخص باسمها دراجة نارية (سكوتر) عرض شراءها من حسابه الخاص ليستعملها في أداء وظيفته. إلا ان طلبه قوبل بالرفض. أما زميله في العمل فطالب بإضفاء صبغة رسمية على وظيفتهم من خلال توفير «زي و وسيلة تنقل موحدة «وبطاقة تعريفية تدلل على انهم ينتمون لجهة رسمية ، فلا يتعرضون للمضايقات والنظر اليهم بعين الريبة اثناء تأديتهم لمهماتهم كما يحصل حاليا.

استطلاع للرأي أجرته كاتبة التحقيق شمل «أكثر من نصف المحضرين في عمان، أظهر أن ٢٠ ٪ من المستطلعة آراؤهم «يطلبون مالا من اصحاب الدعاوى لقاء عملية التبليغ.

ووجد الاستطلاع أيضا أن جميع أفراد عينة تضم ٢٠ محضرا يرون أن بدل المواصلات الممنوح لهم غير كاف لاداء وظائفهم اليومية. النسبة ذاتها أكدت أن عدم وجود سيارات مخصصة لغايات التبليغ تعوق عملهم. وكشف الإستطلاع عن أن ٤٠ ٪ من المحضرين يجنحون (احيانا) للتغاضي عن بعض التبليغات نتيجة «ضعف الرقابة . فهم يبلغون «وحدهم « باستخدام سياراتهم الخاصة او وسائل النقل العامة من دون مرافقة مسؤول مباشر عليهم من المحكمة الشرعية، فيما رأى ٣٠ ٪ من أفراد العينة أنهم «قد يتجاوبون مع إغراءات يعرضها المدعى عليه، من بينها هدايا وخدمات، من أجل عدم توصيل البلاغ إليه .

المحامي الشرعي محمود نعيم يشير الى أن المحضر قد لا يبلغ بسبب «قلّة مخصصات التنقل مقارنة بحجم القضايا التي يبلغها .

REDMI NOTE 10 23/03/2024 16:55